

سيولة الاقتصاد و الاستهلاك في الجزائر: دراسة قياسية 1990-2019
**ECONOMIC LIQUIDITY AND CONSUMPTION IN ALGERIA:
 ECONOMETRIC STUDY 1990-2019**

حبيب قنوني

جامعة مصطفى اسطيمبولي - معسكر-

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

الجزائر

guenouni.hbib@univ-mascara.dz

المؤلف المرسل: حبيب قنوني، الإيميل: guenouni.hbib@univ-mascara.dz

تاريخ الاستلام: 2020/07/22 تاريخ القبول: 2020/08/11 تاريخ النشر: 2020/09/18

الملخص: تعالج هذه الدراسة فرع من أهم فروع الاقتصاد الكلي و المتمثل في الاستهلاك، حيث تهدف لمعرفة طبيعة العلاقة بين سيولة الاقتصاد و الاستهلاك في الجزائر خلال الفترة 1990-2019، من خلال الاعتماد على دراسة قياسية و باعتماد على نموذج مكون من سيولة الاقتصاد، معدل النمو الاقتصادي و التضخم كمتغيرات مستقلة و الاستهلاك النهائي كمتغير تابع. أظهرت النتائج توافقا مع النظرية الاقتصادية، حيث أن سيولة الاقتصاد تربطها علاقة إيجابية بالاستهلاك في المدى القصير و الطويل، فالنسبة الكبيرة من الزيادة في السيولة توجه مباشرة إلى الاستهلاك.

الكلمات المفتاحية: سيولة الاقتصاد؛ الاستهلاك؛ دراسة قياسية؛ الجزائر.

تصنيف EL: E510، E210، C510.

ABSTRACT: This research paper aims to study one of the most important branches of the macroeconomic, the consumption, in order to know the nature of the relationship between the liquidity of the economy and consumption in Algeria during the period 1990-2019, based on an econometric study and by adopting a model with liquidity of the economy, the Economic growth and inflation as independent variables and final consumption as dependent variables. The results were in line with the economic theory. The liquidity of the economy has a positive impact on consumption in the short and long run. The large proportion of the increase in liquidity (70%) is directed to consumption.

Keywords: Economic Liquidity; Consumption; Econometric Study; Algeria.

Jel Codes Classification: E510, E210, C510.

1. المقدمة

لقد بينت العديد من الدراسات أنه للحكم على مدى تقدم اقتصاد أي دولة لا يكون إلا من خلال الوقوف على مجموعة من الأسس والقواعد التي يقوم عليها و ذلك من خلال تتبع مسار السياسة المالية، السياسة النقدية و غيرها من الإجراءات.

غير أن الكثير من الاقتصاديين لم يهتموا بذلك الدور الفعال الذي تلعبه النقود في الحياة الاقتصادية و ذلك من خلال تسهيل العلاقات الاقتصادية التبادلية بين الأعوان الاقتصاديين. إضافة إلى مجموعة من الوظائف التي تقوم بها النقود سواء كانت وظائف تقليدية أو وظائف حديثة. هذه الأدوار التي أثارت إنتباه مجموعة من الاقتصاديين و الباحثين جعلتهم يركزون أبحاثهم و دراساتهم عليها من خلال إصدار نظريات مثل النظرية الكلاسيكية، النظرية الكثرية... الخ

إلا انه في الاونة الأخيرة ظهرت دراسات تبين مدى مساهمة هذه النقود في تشجيع الاستهلاك من خلال توظيف مصطلح السيولة التي تتفرع إلى عدة أنواع على غرار سيولة الاقتصاد.

حظي الاستهلاك و لا يزال يحظى بأهمية بالغة في الفكر الاقتصادي المعاصر لما له من دور كبير في دفع النمو الاقتصادي. فالاستهلاك هو من أهم مقومات النشاط الاقتصادي، فبمجرد التطرق إلى هذه الظاهرة يعني البحث في محور شكّل العمود الفقري للنظام الاقتصادي في أي مجتمع، حيث يعتبر الطلب الاستهلاكي أكبر جزء في الطلب الكلي.

وباعتبار الاستهلاك من بين أهم و أبرز المكونات الاقتصادية كان جليا بنا أن نبحث عن العوامل تساعد على تشجيعه و تؤثر فيه خاصة المحددات النقدية على غرار سيولة الاقتصاد. و من هنا تتمثل إشكالية بحثنا فيما يلي:

ما مدى تأثير سيولة الاقتصاد على الاستهلاك في الجزائر؟

و للإجابة على الاشكالية قمنا باعتماد دراسة قياسية لتوضيح العلاقة بين سيولة الاقتصاد و الاستهلاك، خلال الفترة 1990-2018 و التي تعتبر فترة تبني النظام الرأسمالي للاقتصاد الجزائري.

و قد اعتمدنا على الفرضية التالية: سيولة الاقتصاد تربطها علاقة موجبة بالاستهلاك في الجزائر.

أهداف البحث: تتمثل أهداف البحث في التعرف على مفهوم سيولة الاقتصاد و البحث عن مدى فعالية سيولة الاقتصاد في تشجيع الاستهلاك في الجزائر. أهمية البحث: تكمن أهمية الدراسة في إعطاء مفهوم واضح وسهل لسيولة الاقتصاد و توضيح أهم الدراسات التي تناولت هذا المفهوم بصفة عامة و علاقته بالاستهلاك بصفة خاصة.

2. الإطار النظري

1.2 النقود والسيولة:

إن المتمعن في كلمة سيولة، لا شك أنه يتبادر إلى ذهنه شيء واحد و هو السيولة النقدية، فهذه الأخيرة تعتبر مهمة جدا في الاقتصاد نظرا لإرتباطها إرتباطا وثيقا بالنقود و التي تعتبر من أهم ابتكارات الإنسان على الإطلاق خاصة عندما تعددت حاجاته و توسعت رغباته. فالنقود هي " أي شيء يقبل قبولاً عاماً كوسيلة للمبادلات أو كمقياس للقيمة أو كمقياس للمدفوعات الأجلة أو كمخزن للثروة" (أبو الفتوح، 1998، صفحة 7)، و "هي أي شيء يقبل قبولاً عاماً كوسيلة للمدفوعات، مقابل سلعة أو خدمة للدين" (محمد و أسامة، 2003، صفحة 38)، بإضافة إلى ذلك هناك تعاريف أخرى نذكر منها: (سامة و زينب، 2005، الصفحات 44-47)

- حسب نظرية السلعية للنقود: "يرى أنصار هذه النظرية أن النقود سلعة كغيرها من السلع إلا أنها مصنعة من معادن نفيسة"
- حسب النظرية الرمزية للنقود: "يرى أنصار هذه النظرية أن النقود ليست سوى بطاقة أو تذكرة تخول لحاملها حقا على رصيد الجماعة من السلع و الخدمات"
- توماس الأكويني وبعض التجاريين: "النقود هي إتفاق بين السلطة القائمة و بين أعضاء الجماعة".
- جون استوارت ميل و جوزيف شومتير: "النقود هي تجسيد لقوى شرائية تعطي لحاملها الحق في الحصول على مقدار معين من المنتجات".

من خلال التعاريف السابقة نستخلص: النقود: "هي كل وسيط للمبادلات يتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات".

أما السيولة فهي مقياس لمدى امتلاك الفرد، المؤسسة أو الدولة للأموال أو الممتلكات التي يمكن تحويلها بسرعة إلى نقود للوفاء بالالتزامات الفورية قصيرة الأجل

(businessdictionary). أما سيولة الاقتصاد هي من الأمور التي تعد الدراسات فيها قليلة جدا إذ لم نقل نادرة بسبب إرتباطها بمفهومين كبيرين كانت الدراسات فيهما كثيرة جدا فالأول هو الدخل الوطني و الثاني هو الكتلة النقدية فالسيولة الإقتصادية هي عبارة عن نسبة الكتلة

$$\text{Liquidity} = \frac{\text{money supply}}{\text{GDP}} \cdot \text{الدخل}$$

فالدخل الوطني (الناتج المحلي الإجمالي في غالب الأحيان) هو مجموع القيم النقدية للسلع و الخدمات المنتجة محليا في اقتصاد ما خلال فترة زمنية معينة مقومة بأسعارها السوقية. (قنوني، بلميمون، و كربوش، 2016، صفحة 13) و يمكن حسابه كالتالي: (قنوني، بلميمون، و كربوش، 2016، الصفحات 13-15)

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع القيم المضافة } \text{PIB} = \sum VAB$$

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع دخول عوامل الإنتاج } \text{PIB} = S+R+P+i+Tind+Am$$

$$\text{الناتج المحلي الإجمالي} = \text{مجموع قيم الإنفاق من قبل القطاعات الاقتصادية الأربعة } \text{PIB} = C+I+G+X-M$$

أما الكتلة النقدية فهي مجموع الأموال المتاحة النقدية وشبه النقدية التي تتم إدارتها بواسطة النظام المصرفي والخزينة العمومية، و تأخذ الأشكال التالية: (محمد ش.، 2003، الصفحات 61-65)

M_1 : تشمل وسائل الدفع الكاملة السيولة مثل الأوراق المالية النقدية التي يصدرها البنك المركزي، و التي تتداول بين الأعوان غير ماليين، نقود تجزئة صادرة عن الخزينة العمومية، و المدمجة في التداول من قبل البنك المركزي و الودائع تحت الطلب بالعملة الوطنية و التي تتداول بالشيكات الموجودة لدى المؤسسات الإقراض و الخزينة و كل المؤسسات والتي يسمح لها القانون بذلك، و التي تكون حسب قانون كل بلد.

M_2 : يشمل M_1 و ودائع لأجل بالعملة الوطنية التي تستحق عليها فوائد دائنة. هذه الودائع تودع لدى مؤسسات الإقراض و الخزينة و هي غير قابلة للتحريك و لكن يتم تحريكها عن طريق تقديم الدفتر.

M_3 : يشمل بالإضافة إلى المجمع M_2 كل الودائع و سندات الدين القابلة للتداول بالعملة الأجنبية و التوظيفات لأجل غير قابلة للتداول.

M₄: يتضمن بالإضافة إلى المجمع M₃ أوراق الخزينة التي بحوزة الأعوان غير ماليين الصادرة عن المؤسسات، سندات الخزينة القابلة للتداول الصادرة عن الدولة و الموجودة على يد الأعوان غير الماليين.

و بالتالي فسيولة الاقتصاد هي عبارة عن نسبة الكتلة النقدية إلى الدخل (كما قلنا سابقا)، وهي تختلف من إقتصاد إلى آخر حسب مدى التقدم الاقتصادي للدول:

$$L = M/PIB - L_1 = M_1/PIB - L_2 = M_2/PIB - L_3 = M_3/PIB - L_4 = M_4/PIB$$

2.2/ الاستهلاك:

يعتبر تقدير معاملات الإنفاق الاستهلاكي ذو أهمية كبيرة في التخطيط الاقتصادي لأنه يؤثر على توجهات و مسارات القطاعات الاقتصادية الأخرى، لذا يجب تقدير هذه الأخيرة باعتبارها جزء لا يتجزأ من الناتج المحلي الإجمالي، فهو يوضح لنا مقدار ما يستهلك من الدخل و ما يدخر و المحول إلى استثمار، و يحفز عمليتي الإنتاج و الاستثمار، الأمر الذي يستدعي تحديد دقيق لمفهومه و مكوناته.

يعرف آدم سميث الاستهلاك بأنه الهدف والغاية الوحيدة لكل إنتاج، و الذي يؤثر على المتغيرات الاقتصادية مثل الإنتاج، الدخل، الادخار، الاستثمار، ومستوى الأسعار وغيرها من المتغيرات الاقتصادية المهمة (فياض، 2009، صفحة 631).

كما يعرف أيضا بأنه الاستعمال و الانتفاع بالسلع و الخدمات من طرف الأعوان الاقتصاديين (أفرادا، عائلات و مؤسسات) بهدف أجل إشباع حاجياتهم (ناظم و محمد، 1999، الصفحات 15-16)، و يتوقف الطلب على سلعة أو خدمة بغرض الاستهلاك على مدى قدرتها على إشباع الحاجات المعبر عنها، حيث أن زيادة الطلب على سلعة أو خدمة يؤدي إلى رفع أسعارها و بالتالي يحفز المنتجين على إنتاجها و هذا ما يسمى بنظام سيادة المستهلك (العبيدي، 2016، الصفحات 9-10).

كما أنه استخدام سلع نهائية أو التمتع بخدمات، من أجل إشباع الحاجات و الرغبات، و يتكون من قسمين: استهلاك خاص (القطاع العائلي) و استهلاك عام (القطاع الحكومي)، و يسمى مجموعهما بالاستهلاك النهائي. (سامي، 2014)

3.2 علاقة السيولة بالاستهلاك:

خلال السنوات الأخيرة حاولت العديد من الأبحاث دراسة العوامل التي تحدد مستوى و توجهات الإنفاق الاستهلاكي، و لعل أهمها و أحدثها دراسة قام بها الباحثان البلجيكيان Stierle و Rocher مع نهاية 2015 لفائدة قسم الاقتصاد و المالية بالانحد الأوروبي و التي حددت عشرين عاملا مؤثرا في الإنفاق الاستهلاكي (خصوصا العائلي) تم تصنيفها ضمن تسع مجموعات و هي: الدخل، الثروة، الوضعية الديمغرافية، نسبة الفائدة، عوامل عدم الثقة (البطالة، التضخم، ...)، السياسة المالية، نظام التقاعد، كفاءة الأسواق المالية و الاندماج المالي الدولي. (Rocher & Michael, 2015)

و بالتالي يمكن القول أن دالة الاستهلاك ليست دالة بسيطة كما صورها الكثير من الاقتصاديين على غرار كينز، بل تعتمد على مجموعة كبيرة و متنوعة من المحددات، و لعل من بين المحددات نجد السيولة و التي لها ارتباط كبير بالدخل الذي يعتبر من بين أهم محددات الاستهلاك. من بين الدراسات التي تناولت علاقة السيولة بالاستهلاك نجد:

دراسة (Scott, Farrokhnia, Steffen, Michaela, & Constantine, 2020) قام الباحثين بتحليل استجابة استهلاك الأسر باستخدام بيانات المعاملات عالية التردد و تأثير مستويات الدخل و السيولة في الولايات المتحدة الأمريكية. وجدوا أن الأسر تستجيب بسرعة لاستلام مدفوعات التحفيز، مع زيادة الإنفاق بمقدار 0.25 - 0.35 دولار لكل دولار من التحفيز خلال الأيام العشرة الأولى. تظهر الأسر ذات الانخفاض أكبر في الدخل و السيولة استجابات أقوى. حيث تلعب السيولة الدور الأكثر أهمية.

دراسة (Martin, 2018) حاولت دراسة كيف تؤثر قيود السيولة على الاستهلاك. أثبتت الدراسة أن الاستهلاك يستجيب لتشديد قيود السيولة عن طريق الحد منه، و تصبح أكثر حساسية لتغيرات الثروة و بالتالي فإن هذه النتائج توفر الأسس النظرية لكيفية تأثير التقلصات في عرض الائتمان على الاستهلاك.

دراسة (Acconcia, Corsetti, & Simonelli, 2020) التي تناولت آثار السيولة على استهلاك الأسر الغنية نسبيا في المناطق الإيطالية التي ضربتها الزلازل و ذلك من إعادة الإعمار (بناء المنازل المهدامة). وجد الباحثين أنه هناك استجابة كبيرة للاستهلاك في السنة الأولى التي يتلقى

فيها أصحاب المنازل السيولة، بدلاً من ذلك، لا يجدوا أي دليل على أن الاستهلاك يستجيب للسيولة المدفوعة مباشرة للشركات.

دراسة (Hayashi, 1985) قام الباحث بدراسة تأثير قيود السيولة على نفقات الاستهلاك باستخدام مجموعة بيانات المقطع العرضي. يتم تقدير معادلة الاستهلاك المصغرة على الأسر عالية الادخار من خلال إجراء Tobit لمراعاة التحيز الانتقائي. نظرًا لأنه من غير المحتمل أن تكون الأسر ذات الدخل المرتفع مقيدة بالسيولة، فإن المعادلة المقدرة هي وصف مناسب لكيفية ارتباط الاستهلاك المطلوب الذي تمليه فرضية دورة الحياة و الدخل الدائم بالمتغيرات المتاحة في بيانات المقطع العرضي. عندما يتم استخدام معادلة الشكل المصغر للتنبؤ بالاستهلاك المطلوب، فإن الفجوة بين الاستهلاك المرغوب والاستهلاك المقاس تكون أكثر وضوحًا للأسر الصغيرة.

دراسة (Yin & Guang, 2007) حاول الباحثين دراسة الأدوار المتغيرة التي تلعبها قيود السيولة في ديناميكية سلوك استهلاك الأسر الصينية. بدءًا من نموذج أويلر القائم على معادلة روبرت هول ، تم تطوير إطار يشمل مجموعة من نماذج الاستهلاك وتطبيقه على البيانات الصينية خلال الفترة 1961-1998. بينت النتائج عن تحول في النظام في أوائل الثمانينيات وتدل على أن الزيادات في نسبة السيولة المقيدة للمستهلكين في فترة ما بعد الإصلاح هي المسؤولة عن انخفاض الاستهلاك أو المدخرات العالية في الصين.

دراسة (Zeldes, 1989) قام الباحث باختبار فرضية الدخل الدائم مقابل الفرضية البديلة التي يحسنها المستهلكون وفقًا لتسلسل محدد جيدًا لقيود الاقتراض. يتم اشتقاق الآثار المترتبة على الاستهلاك في ظل وجود قيود على الاقتراض. النتائج المتوصل إليها تدعم بشكل عام الفرضية القائلة بأن عدم القدرة على الاقتراض مقابل دخل العمل في المستقبل يؤثر على استهلاك جزء كبير من السكان.

3. دراسة قياسية

1.3 النموذج:

من خلال الدراسات السابقة النظرية و القياسية يمكن كتابة النموذج ومع افتراض خطية العلاقة بين المتغيرات وبإدخال اللوغاريتم فيها، على الشكل التالي:

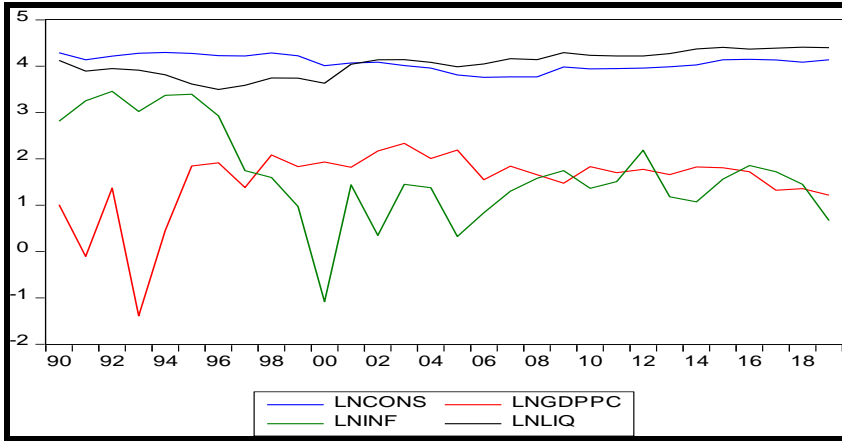
$$\ln(\text{CONS}_t) = C + \beta_1 \ln(\text{LIQ}_t) + \beta_2 \ln(\text{GDP}_t) + \beta_3 \ln(\text{INF}_t) + \varepsilon_i$$

CONS: نسبة الاستهلاك النهائي إلى الناتج المحلي الإجمالي.
 LIQ: سيولة الاقتصاد (الكتلة النقدية M_2 إلى الناتج المحلي الإجمالي).
 GDP: معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.
 INF: معدل التضخم.
 C: الثابت، β_j : المعلمات المراد تقديرها، ε_j : حد الخطأ العشوائي

2.3 المعطيات:

لقد تم الحصول على الاحصائيات من البنك الدولي، وتمتد من 1990 إلى 2019، والتمثيل البياني التالي يبين تطور متغيرات النموذج خلال فترة الدراسة:

شكل 1: تطور متغيرات الدراسة



المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال التمثيل البياني للمتغيرات يظهر لنا أنه يوجد مركبة الاتجاه العام، وبالتالي يحتمل أن تكون هذه المتغيرات غير مستقرة في سلاسلها الأصلية ومن أجل التأكد من ذلك نقوم بإجراء اختبار الإستقرارية لمتغيرات الدراسة.

3.3 اختبار جذر الوحدة:

سنقوم باستعمال اختبار ديكي- فولر المتطور (ADF) لدراسة استقرارية السلاسل الزمنية. و تم تحديد درجة التأخير (0) اعتمادا على دالة الارتباط الذاتي الجزئية. الجدول التالي يلخص اختبار ADF.

جدول 1: اختبار جذر الوحدة

سلسلة الفروقات		سلسلة في المستوى		المتغيرات
الاحتمال	ADF^C	الاحتمال	ADF^C	
0.00	5.30-	0.52	0.40-	$\text{Ln}(\text{CONS}_t)$
0.00	5.14-	0.78	0.36	$\text{Ln}(\text{LIQ}_t)$
0.00	9.48-	0.49	0.49-	$\text{Ln}(\text{GDP})$
0.00	7.77-	0.10	1.56-	$\text{Ln}(\text{INF}_t)$

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ ان القيمة الاحتمالية (ADF) لجميع السلاسل في المستوى أكبر من 0.05 ومنه فإنها غير مستقرة في المستوى. وبعد أخذ الفرق الأول وجدنا أن القيمة الاحتمالية (ADF) للسلاسل أقل من 0.05 وبهذا فان السلاسل مستقرة عند الفرق الاول (1). النتائج المتحصل من دراسة الاستقرارية تجعل من الممكن تطبيق منهجية ARDL.

4.3 اختبار التكامل المشترك:

التكامل المشترك وفقا لـ (Pesaran and al (2001) في نماذج ARDL يعتمد على اختبار الحدود Bounds Tests يرتكز على اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_0) والفرضية البديلة القائلة بوجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (H_1).

الجدول 2: اختبارات الحدود

k	القيمة	
3	8.36	F-statistics
حدود القيمة الحرجة		
I_1	I_0	مستوى المعنوية
3.2	2.37	10%
3.67	2.79	5%
4.66	3.65	1%

المصدر: مخرجات برنامج Eviews 10

من الجدول 2 قيمة إحصاء فيشر F المحسوبة (8.36) هي أكبر من القيمة الحرجة عند الحد الأقصى عند مستوي معنوية 1% فإننا نرفض فرضية العدم (H_0) القائلة بعدم وجود تكامل مشترك ونقبل الفرضية البديلة (H_1) القائلة بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل.

5.3 تقدير معاملات النموذج:

بعد التأكد من وجود علاقة التكامل المشترك بين المتغيرات المفصرة و الاستهلاك واعتمادا على Akaike info criterion (AIC) تم تحديد فترات التباطؤ، وتبين أن النموذج (2، 2، 0، 2) ARDL هو النموذج الأمثل، قمنا بتقدير معاملات النموذج للمدى الطويل والقصير المبينة في الجدول 3 و4:

الجدول 3: تقدير المعلمات في المدى الطويل

الاحتمال	المعاملات	المتغيرات
0.05	0.74	Ln(LIQ _t)
0.86	0.01	Ln(GDP _t)
0.00	0.65	Ln(INF _t)
0.92	-0.16	C
EC = LNCONS - (0.7452*LNLIQ + 0.0112*LNGDPPC + 0.6587*LNINF - 0.1650)		

الجدول 4: تقدير المعلمات في المدى القصير

الاحتمال	المعاملات	المتغيرات
0.03	-0.38	D(LnCONS(-1))
0.00	0.73	D(LnLIQ)
0.00	0.51	D(LnLIQ(-1))
0.04	0.02	D(LnINF)
0.00	0.05	D(LnINF(-1))
0.00	-0.22	CointEq(-1)*
Adj R²= 0.84	DW=2.38	P.F stat= 0.00

المصدر: مخرجات Eviews 10

من خلال الجدول نلاحظ أن القوة التفسيرية للنموذج جيدة حيث أن المتغيرات المستقلة تفسر المتغير التابع بـ 84%، والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج. كما أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء من خلال قيمة DW، والنموذج مقبول احصائيا من خلال احتمال احصائية فيشر (0.00 < 0.05).

أما فيما يخص إحصائية ستودنت المحسوبة تبين لنا أن كل معالم متغيرات النموذج للمدى الطويل والقصير معنوية إحصائيا ما عدا معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي GDP. أما بالنسبة لمعامل الإرجاع أو بما يسمى بمعامل تصحيح الخطأ لديه معنوية إحصائية وله إشارة سالبة (-0,22)، فهذه الإشارة السالبة تؤكد تقارب التوازن من المدى

القصير إلى التوازن في المدى الطويل أي نسبة اختلال التوازن في الاستهلاك الممكن تعديلها من سنة إلى أخرى بـ 22%. حيث وجدنا:

- أثر سلبي معنوي للاستهلاك المبطأ بفترة على الاستهلاك في الفترة الموالية في المدى القصير، حيث أن زيادة الاستهلاك المبطأ بفترة بـ 1% تؤدي إلى انخفاض الاستهلاك في الفترة الموالية بـ 0.38%.
- أثر إيجابي معنوي لسيولة الاقتصاد على الاستهلاك في المديين الطويل و القصير، حيث أن زيادة السيولة بـ 1% تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بـ 0.74% و 0.73% على التوالي (لا يوجد اختلاف كبير في الفترات المتأخرة).
- أثر إيجابي غير معنوي لمعدل النمو الاقتصادي على الاستهلاك في المدى الطويل، بينما لا يعتبر محددًا للاستهلاك في المدى القصير.
- أثر إيجابي معنوي للتضخم على الاستهلاك في المديين الطويل و القصير، حيث أن زيادته بـ 1% تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بـ 0.65% و 0.02% على التوالي.

6.3 اختبارات جودة النموذج:

من أجل دراسة جودة النموذج تجري الاختبارات التالية:

الجدول 6: نتائج الاختبارات جودة النموذج

اختبار ارتباط سلسلة البواقي Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test			
0.17	Prob F (1,13)	2.02	F-statistique
اختبار عدم ثبات التباين Heteroskedasticity Test ARCH			
0.14	Prob F (1,24)	2.12	F-statistique
اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Nomality test Jarque-Bera			
0.46	Prob	0.51	Jarque-Bera
اختبار مدى ملائمة النموذج Ramsey Reset Test			
0.37	Prob	0.84	F-statistique

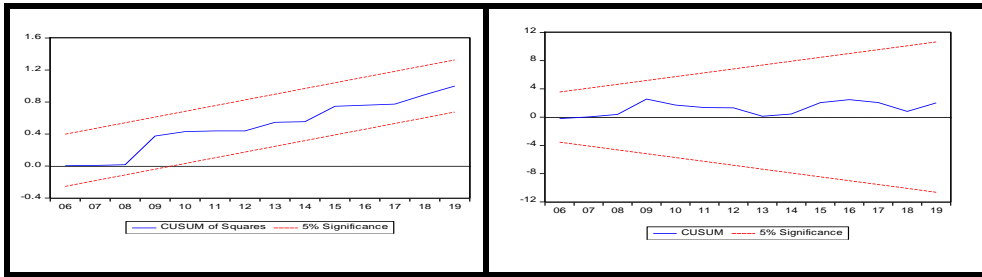
المصدر: مخرجات Eviews10

من خلال الجدول نلاحظ ما يلي :

- يشير اختبار الارتباط التسلسلي للبواقي بأن احتمالية فيشر تساوي 0.17 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، أي لا توجد مشكلة ارتباط ذاتي تسلسلي للبواقي.

- يشير اختبار عدم ثبات التباين بأن احتمالية فيشر تساوي 0.14 هي أكبر من مستوى المعنوية 5% ، أي تباين البواقي ثابت.
- يشير اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء بأن احتمالية Jack-Berra تساوي 0.46 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، أي أن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا.
- يشير اختبار ملائمة النموذج ل Ramsey أن القيمة الاحتمالية تساوي 0.37 هي أكبر من مستوى المعنوية 5%، أي أنه لا توجد مشكلة عدم ملائمة للشكل الدالي.

يبين إختبار الإستقرار الهيكلي CUSUM و $CUSUM^2$ أن النموذج مستقر هيكليا:



4. الخاتمة:

من خلال هذا البحث أردنا معرفة طبيعة العلاقة التي يمكن أن تكون بين سيولة الاقتصاد و الاستهلاك في الجزائر. و بعد اعتمادنا على نموذج قياسي يتكون من سيولة الاقتصاد، معدل النمو الاقتصادي (الممثل بمعدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) و التضخم كمتغيرات مستقلة، و الاستهلاك النهائي كمتغير تابع، أظهرت النتائج توافقا مع النظرية الاقتصادية فيما يخص متغير سيولة الاقتصاد و التي ربطته علاقة طردية بالاستهلاك في المديين الطويل و القصير، و هذا ما بينته العديد من النظريات و الدراسات، فزيادة السيولة تعمل على تشجيع الاستهلاك، و هذا ما كان خصوصا في وقت البحبوحة المالية أين بلغت سيولة الاقتصاد أرقاما كبيرة انعكست على زيادة الأجور و بالتالي زيادة السيولة التي بدورها وجهت إلى الاستهلاك.

هذه الوضعية تطرح إشكالا آخر و هو ما يفسر نقص الادخار، حيث أنه و بمجرد زيادة السيولة يزداد معها الاستهلاك (تقريبا بنفس النسبة)، و بالرغم أن الاستهلاك يعتبر أهم محرك اقتصادي، إلا أنه في حال الاقتصاد الجزائري يعتبر العكس، بسبب الاعتماد الكبير جدا على السلع المستوردة.

فيما يخص النمو الاقتصادي، النتيجة و بالرغم من عدم معنويتها إلا أنها توافق النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة النمو الاقتصادي تؤدي إلى زيادة الاستهلاك و هذا في المدى الطويل في حين أنه في المدى القصير لا يؤثر على الاستهلاك. و بالرغم من التأثير الإيجابي للنمو الاقتصادي على الاستهلاك، إلا أنه يبقى ضعيفا جدا، حيث أن زيادته بـ 1% تؤدي إلى زيادة الاستهلاك بـ 0.01% فقط، أي بنسبة 1/100 و هي تفسر التوزيع غير العادل للدخل. أما بالنسبة للتضخم، فالنتيجة كانت عكس النظرية الاقتصادية، حيث أن زيادة التضخم أدت إلى زيادة الاستهلاك، و هذا يمكن أن يفسر بارتفاع أسعار السلع الضرورية التي لا يمكن الاستغناء عنها.

و عليه من خلال النتائج المتوصل إليها و لكي نجعلها في صالح الاقتصاد الوطني لابد من الدولة تشجيع استهلاك المنتج الوطني و الحد من الاستيراد. فالبرغم من توجه زيادة السيولة مباشرة إلى الاستهلاك، إلا أن استهلاك المنتج الوطني سيكون له أثارا إيجابية على المدى المتوسط و الطويل على جميع المتغيرات الاقتصادية الكلية.

7. المراجع

اللغة الأجنبية:

- Acconcia, A., Corsetti, G., & Simonelli, S. (2020). Liquidity and Consumption: Evidence from Three Post-Earthquake Reconstruction Programs in Italy. *American Economic Journal-Macroeconomics* , 12 (3), 319-346.
- businessdictionary. (n.d.). *Liquidity*. Retrieved 7 21, 2020, from <http://www.businessdictionary.com/definition/liquidity.html>
- Hayashi, F. (1985). The Effect of Liquidity Constraints on Consumption: A Cross-Sectional Analysis. *Quarterly Journal of Economics* (1), 183-206.
- Martin, B. H. (2018). Consumption with liquidity constraints: An analytical characterization. *Economics Letters* , 167, 40-42.
- Rocher, S., & Michael, S. (2015). Household saving rates in the EU: Why do they differ so much? *Discussion paper* (005).
- Scott, R. B., Farrokhnia, R. A., Steffen, M., Michaela, P., & Constantine, Y. (2020). Income, Liquidity, and the Consumption Response to the 2020 Economic Stimulus Payments. *NBER Working Paper* (27097).
- Yin, Z., & Guang, H. W. (2007). Liquidity constraint, uncertainty and household consumption in China. 36 (19), 2221-2229.
- Zeldes, S. (1989). Consumption and Liquidity Constraints: An Empirical Investigation. *Journal of Political Economy* , 97 (2), 305-346.

اللغة العربية:

- الناقة أبو الفتوح. (1998). *نظرية النقود و البنوك والأسواق المالية*. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة الجديدة.
- حبيب قنوني، عبد النور بلميمون، و محمد كربوش. (2016). *البسيط في الاقتصاد الكلي*. الجزائر: مكتبة الرشاد للطباعة و النشر.
- خالد فياض. (2009). *ظاهرة الاستهلاك بين التحليل الاقتصادي والتفسير الاجتماعي*. مجلة العلوم الاجتماعية .
- دويدر محمد، و الفولي أسامة. (2003). *مبادئ الإقتصاد النقدي*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- شريف المان محمد. (2003). *محاضرات في النظرية الإقتصادية الكلية، الدوال الإقتصادية الكلية الأساسية للقطاع النقدي* (المجلد 3). الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
- عبید محمد سامي. (2014). *دالة الاستهلاك الكلية، تطورات النظرية و تطبيقاتها العلمية في الامارات العربية المتحدة*. 83-134.
- عمر محمود العبيدي. (2016). *مبادئ الاقتصاد*. القادسية: مطبوعات جامعة القادسية.
- محمد الفولي سامة، و عوض الله زينب. (2005). *إقتصاديات النقود والتمويل*. الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة.
- محمد نور الشمري ناظم، و موسى الشروف محمد. (1999). *مدخل في علم الاقتصاد*. عمان: دار زهران.